

قسم علوم تجارية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع

أثر سعر الصرف على الميزان التجاري
دراسة حالة الجزائر 2000 – 2017

تحت إشراف الأستاذ:

- رحمانى العربي

من إعداد الطلبة:

- أيت حمودة مقران أغيلاس

- دريش محمد أمين



شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إحسانه والشكر على توفيقه وامتنانهم، بفضلته وحده أصبحنا هنا

ووكنا قادرين على إتمام مذكرة تخرجنا.

فله الحمد وله الشكر حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي انار لنا

دربنا وسهل لنا كل صعب ويسره لنا وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ الفاضل

رحماني العربي

الذي كان عوناً لنا طيلة مشوارنا لإنجاز المذكرة وتمامها بنصائحه وراشده

القيمة.

كما نوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد وكل

من قدم لنا الدعم.

الاهداء

اهدي بالمقام الأول هذا العمل المتواضع الى من تعبته وسهرت من أجل
مواصلة تعليمي واحاطتني بكل الحب والحنان لتراني أصل هذا الموصّل، الى
تلك التي كانت تتمنى رؤيتي وانا احقق هذا النجاح وشاء الله ان يأتي هذا
اليوم، الى من حملتني في بطنها وسقّني من صدرها واسكنّني قلبها
وغمرتني بحبها حبيبتي وملجأ قلبي الى أمي رحمها الله التي جعل الله الجنة تحت
أقدامها.

الى أبي الغالي الذي لم يكل ولم يمل حتى أوصلني لما أنا عليه اليوم.

الى من كانوا لي سنداً بحنانهم ومحبتهم اخوتي واخواتي

الى كل الامل والاقارب كبيرهم وصغيرهم

الى كل من ساعدني ولو بتشجيع في انجاز مذكرتي زملائي في العمل

الى كل هؤلاء اهدي تخريجي

أخيلاي

الاهداء

أهدي بالمقام الأول الى والدي.

أهدي هذا العمل المتواضع الى كل عائلتي الكريمة كبرها وصغيرها

الذين كانوا عوناً لي من قريب ومن بعيد

أشكركم على وقوفكم جنبي.

الى كل من ساعدني ولو بتشجيع في انجاز مذكري زملائي في العمل

الى كل هؤلاء اهدي تخريجي

محمد أمين

ملخص الدراسة

الملخص:

نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتأثيره على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2017، حيث طبقت الجزائر سياسة تخفيض العملة بداية من فترة تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، حيث كانت عملية تخفيض قيمة العملة المحلية أحد أهم العناصر الأساسية لهذا البرنامج والذي كان هدفه تحسين وضعية الميزان التجاري.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة تخفيض الدينار المتبعة من قبل الجزائر لم تكن لها نتائج إيجابية على الميزان التجاري، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات، وبالتالي فإن ارتفاع مداخل الجزائر يعود إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة التخفيض، وكذلك بالنسبة للواردات الجزائرية لم تتأثر بعملية التخفيض.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، تخفيض قيمة العملة، الميزان التجاري، الصادرات والواردات، الجزائر.

الفهرس

الفهرس

الفهرس

I.....	شكر وتقدير
II	الاهداء
IV	ملخص الدراسة
VIII	قائمة الجداول
IX.....	قائمة الأشكال
أ.....	المقدمة العامة:
2.....	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف
3.....	المطلب الأول: سعر الصرف، خصائصه وأهميته
5.....	المطلب الثاني: أشكال ووظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه :
11	المطلب الثالث سياسات سعر الصرف:
14	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف
17	المبحث الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف
17	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
19	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
20	المطلب الثالث: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر
22	خلاصة الفصل:
23	الفصل الثاني الإطار النظري للميزان التجاري
23	تمهيد:
24	المبحث الأول: الإطار النظري للميزان التجاري
24	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته
26	المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري

المطلب الثالث: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري.....	27
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.....	28
المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري.....	36
المطلب الأول: أسباب اختلال الميزان التجاري.....	36
المطلب الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري.....	38
خلاصة الفصل:.....	44
الفصل التطبيقي: دراسة حالة ميزان تجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017	
.....	43
تمهيد.....	43
المبحث الأول: حالة سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال فترة (2000-2017)	
.....	44
المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خال الفترة 2000-2017:.....	44
المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000/2017	46
المبحث الثاني: أثر تخفيض سعر الصرف الجزائري على الميزان التجاري	50
المطلب الأول: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات ...	50
المطلب الثاني: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الواردات: ...	51
المطلب الثالث: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري	
.....	53
خلاصة الفصل.....	55
الخاتمة العامة:.....	56
قائمة المراجع.....	59

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
1	انظمة سعر الصرف	18
2	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	29
3	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017)	44
4	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)	46

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
01	تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2017/2000	45
02	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2017/2000	47
03	هيكل الواردات 2014	49
04	تغير سعر الصرف الدينار الجزائري بنسبة لتغير الصادرات من الفترة 2017/2000	50
05	تغير سعر الصرف الدينار الجزائري بنسبة لتغير الواردات من الفترة 2017/2000	52
06	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بنسبة للميزان التجاري من الفترة 2017/2000	54

المقدمة

المقدمة:

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية للدول، فهو يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، كما يعتبر من اهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة النقدية السيطرة عليها للتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي والخارجي وقد تنعكس أهمية هذا الدور على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكلية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية.

ترتبط دراسة العملة ارتباطا وثيقا بدراسة أسعار الصرف، ذلك أن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، هذه القيمة غالبا ما تشهد تقلبات إما ارتفاع او انخفاضاً ، وباعتبار عملية تخفيض قيمة العملة هي الأكثر تداولاً نظار لآثارها الهامة والمتعددة على الاقتصاد، فهي من بين السياسات الموجهة إلى معالجة و تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، كما يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من الأمور التي تحظى بأهمية بالغة على صعيد الدول ككل نامية كانت أم متقدمة لما لهذا المفهوم من آثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لعل من أبرزها تأثيرها على الميزان التجاري للدولة .

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة في تطوره حيث انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط وفي مرحلة التسعينات والتي تعتبر من أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري حيث كان اتجاهه نحو اقتصاد السوق وذلك لمواجهة المشاكل التي عرفها نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمي بداية من سنة 1986 ،حيث استدعى إلى تغيير في السياسات المالية والنقدية وحتى التجارية فبدأ بتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف، وكانت الإجراءات المتبعة في الاقتصاد الجزائري تستهدف تحقيق الاستقرار الداخلي بالإضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي، لذا كانت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال ضبط حجم الواردات، وشهد الدينار الجزائري انخفاضا تدريجيا من سنة 1986 الى سنة 1991 ثم شهد الدينار تخفيضا في سنة 1994 حيث خفضت قيمته ب 40.17% ، وبدأت الجزائر في تطبيق نظام الصرف المعمول المدار بعدا ان كان النظام المعمول به هو نظام الصرف الثابت.

1- الإشكالية :

من خلال ما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير تخفيض قيمة سعر الصرف على الميزان التجاري؟

ولإيضاح الإشكالية الرئيسية تمت صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1. هل توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين وضع الميزان التجاري؟
2. ما الآثار المترتبة عن تخفيض سعر الصرف قيمة الدينار الجزائري على الصادرات والواردات؟

2- فرضيات البحث :

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة بين تخفيض العملة وتحسن وضع الميزان التجاري.
2. لا يمثل سعر الصرف الدينار الجزائري مكانة قوية في التأثير على الميزان التجاري.

3- تحديد إطار البحث:

يتناول البحث دراسة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري دراسة قياسية للفترة 2017/2000 وتمت الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر وإحصائيات المديرية العامة للجمارك، لمعرفة أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري. يمكن حصر أسباب ودوافع اختيار الموضوع في النقاط التالية:

4- أسباب ذاتية :

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة مدى تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

5- أسباب موضوعية:

- يعتبر موضوع تغيرات سعر صرف العملات من بين المواضيع التي تحظى باهتمام المختصين في الاقتصاد ضمن إطار التجارة الخارجية.
- أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي لوضعية التجارة الخارجية والعلاقات الخارجية للدول.

6- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف، لكونه يؤثر على المتغيرات الكلية وعلى موقف كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري ومن ثم تأثيره على التوازن الداخلي، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات.

7- أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقديم إطار نظري حول سعر الصرف وكذا الميزان التجاري؛
2. دراسة العلاقة النظرية بين تخفيض العملة والميزان التجاري.
3. معرفة العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري بوضعية الميزان التجاري للجزائر.

8- المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أسلوب الدراسة والتحليلي.

9- خطة البحث:

للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات وتحقيق أهدافه، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

فصل الأول: جاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لسعر الصرف، وقد قسم الفصل إلى مبحثين يتضمن كل مبحث على أربع مطالب، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول سعر الصرف، أما المبحث الثاني خصص لدراسة أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة لها.

فصل الثاني: جاء الفصل الثاني تحت عنوان الإطار النظري للميزان التجاري وقد تضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان ماهية الميزان التجاري يتضمن ثلاثة مطالب، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان الاختلال في الميزان التجاري وقسم بدوره إلى ثلاثة مطالب.

فصل التطبيقي: جاء الفصل الثالث تحت عنوان دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من الفترة 2000 إلى 2017 وقد انقسم إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان حالة سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2017/2000 ويتضمن مطلبين أما المبحث الثاني فجاء بعنوان أثر تخفيض سعر الصرف الجزائري على الميزان التجاري وقسم بدوره إلى ثلاث مطالب

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

تعتبر آلية سعر الصرف العنصري المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو.

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر إلى سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير متوازنة والمتكافئة تعرف ثقل المديونية الداخلية والخارجية المتزايدة، وإن المنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية وتبعا لذلك التحكم في ميكانيزم أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة لعملية التنمية.

ومن خلال هذا الفصل نسلط الضوء على سعر الصرف، حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة الصرف والنظريات المفسرات له.

المبحث الاول: مفهوم سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف واحد من أهم الأسعار في الاقتصاد وبالتالي فهو سعر حساس جداً، يستجيب بسرعة كبيرة لأي تغيرات متوقعة في الاقتصاد، ولذا فإن سعر الصرف يتغير باستمرار، ويعرف السوق الذي تتم فيه التجارة بالعملات الدولية والذي يتم فيه تحديد سعر الصرف بسوق الصرف الأجنبي، في هذا السوق يقوم الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل القيام بالمدفوعات الدولية.

المطلب الأول: سعر الصرف، خصائصه وأهميته

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان خصائصه وأهميته.

أولاً: تعريف سعر الصرف

تختلف تعريفات سعر الصرف غير أنها جد متقاربة، ويمكن القول إن سعر الصرف هو:

1-تعريف الأول عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.¹

2-تعريف الثاني نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد، وسعر صرف عملة ما هو سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى.²

3-تعريف الثالث هو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ويتم تحديدها في سوق الصرف الأجنبي.³

4-تعريف الرابع يقصد بسعر الصرف كذلك بأنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى، حيث تعد إحدى العملاتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.⁴

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط 1، دار صفاء، عمان، 2002، ص43.

² الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، ط 01، دار الخلدونية، الجزائر، 2002، ص 10، 11.

³ توماس جيمس وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 242.

⁴ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقاتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 2010، ص31.

من خلال ما سبق يمكن القول إن سعر الصرف لعملة ما، هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية دج=9300, 0 دولار، أو بشكل آخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية دولار=102 دج.

ثانيا: خصائص سعر الصرف

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:¹

أ- **المقاصة:** المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون، أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون مع الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة، المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة، أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها من قبل الدولة الأخرى، ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

ب- **المضاربة:** المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

ج- **التغطية:** تتم التغطية عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.

¹ لحسن جدينا، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاوي، تلمسان، 2004، ص 3.

ثالثا أهمية سعر الصرف:

يشترك سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

إن أهمية سعر الصرف لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق أرس المال وعوامل الإنتاج، وما يرتبط بذلك من آثار عكسية على جل المتغيرة الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار وأخطر هافي الوقت ذاته، فهو أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدول وما يترتب عن ذلك من تحقق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة والنمو بشكل عام، وهو كذلك من أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيئ وغير صحيح يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه.¹

المطلب الثاني: أشكال ووظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه:

أولا: أشكال سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبار أخرى تكسب سعر الصرف صيغ عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

أ- **سعر الصرف الإسمي:** يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود من هذا التعريف هو سعر الصرف

¹ الزهرة بن بركة، دراسة اقتصادية وقياسية لاهم محددات سعر الصرف "دراسة حالة الجزائر 2002/2010"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2002، ص 3.

الإسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.¹

يتغير سعر الصرف باستمرار، هذه التغيرات يمكن أن تكون تدهورا أو تحسن، كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحني اتجاه مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا لظروف العرض والطلب، ويمكن تثبيت سعر الصرف الإسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الإسمي، إما عن طريق التدخل ببيع وشراء العملات في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسات رسمية البنك المركزي وبسعر يحدد قانونا.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد، وفي الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الإسمي بقدر ما يحوجه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

ب- سعر الصرف الفعلي: يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية فعليا، أو مقبولة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة قد تكون هذه المعاملة الرسوم الجمركية أو الإعانات المالية الخ.

كما يمكن تعريفه على أنه المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.²

¹ العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 06.

² نور الهدى معروف دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012، ص 5.

وهو أيضا المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى¹.

وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.²

خ-سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل من تذبذبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحساب المتغيرات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشرا للمنافسة للإنتاج الوطني.¹

د-سعر الصرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني e^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة. إن الصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. ولهذا فإنه ومن الضروري تحديد هذا المستوى³ التوازني ومن تم تفسير مجاره، ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تبايرت الوضع الاقتصادي.⁴

¹ الزهرة بن بركة، مرجع سابق، ص 3.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 5،

³ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر 1970/2010، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاوي، تلمسان، 1012-2013، ص 16.

⁴ العباس بلقاسم، مرجع سابق، ص 2.

ثانيا وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نوجزها كالتالي:¹

1. وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية.

2. وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في الرفع من حجم صاد ارت معينة إلى مناطق معينة من تخفيض سعر صرف عملة هذه الصاد ارت حتى تكون هذه الأخيرة أرخص سعر مقارنة بصادرات الشركاء التجاريين، مثل ما يحدث من تبادل تجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن اللوان الصيني المنخفض مقارنة بالدولار أدى إلى ارتفاع حجم الصاد ارت الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مقارنة بالسلع الأمريكية نحو الصين ودول أخرى كذلك.

3. وظيفة توزيعية: يؤدي سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين دول العالم، فإذا افترضنا أن اليابان تستورد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية وارتفعت القيمة الخارجية للدولار الأمريكي مقابل الين الياباني فإن اليابان ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات لقاء وارداتها من القمح مما يؤثر على احتياجات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين ترتفع الاحتياجات الأمريكية من الدولارات.

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 12.

ثالثا العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته، والتي نستشفها من الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحدث في عالم اليوم حيث يمثل سعر الصرف مرآة عاكسة لها ويمكننا الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية:

أ- **التغير في نسبة الصادرات والواردات:** يتأثر سعر الصرف بقيمة كل من الصادرات والواردات، فعندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها والعكس صحيح بالنسبة للواردات.¹

ب- **أسعار الفائدة:** إن رؤوس الأموال السائلة والودائع المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات سعر الفائدة المتوقع الأعلى، فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما سيحفز أرس المال الأجنبي للانسياب إليها مؤديا إلى ارتفاع في سوق الصرف الأجنبي وانخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له الأثر المعاكس.²

ج- **التضخم المحلي والعالمي:** يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات والنقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار أن المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

د- **النفقات السياحية:** إن زيادة إقبال السياح على دولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها وبالتالي فإن سعر صرف هذه الدولة سوف يرتفع مقابل عملات الدول الأخرى.³

هـ- **عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:** تخلق السياسة المالية آثار متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييدا لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل، فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط1، دار مجدلاوي، الأردن 2010 ص 152.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء، الأردن 2011، ص56.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 42.

النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي.

و-الإشاعات والمعلومات الجديدة: وفقا لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية وقدم كل من "Frenkel و Musse" نموذجا يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق العملة والأسواق الأخرى العادية وفقا لهذا يكون التغير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة والناجمة عن الأخبار والمعلومات الجديدة.¹

ز-الاضطرابات والحروب: تعتبر الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً في المدى البعيد، فهي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق في المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاءات الوحدات الإنتاجية بسبب التدمير أو التعطيل فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ح-خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء ما ارتهم وخب ارتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه أسعار الصرف وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناءات على ذلك فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمها ارتهم فضلا عن قوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة.

ط-السياسة الضريبية: إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أوقد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات

¹ بولتجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 152، 152.

والإجراءات مهمة، ويجب أن يأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخول وحواجز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.¹

المطلب الثالث سياسات سعر الصرف:

يوجد العديد من سياسات التي تؤثر في سعر الصرف ويمكن ذكرها فيما يلي:

اولاً: مفهوم سياسة سعر الصرف

هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ ليا الدولة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كتنمية الصناعة المحمية، التشغيل، توزيع الدخل، تخصيص الموارد، محاربة التضخم وتعد سياسة الصرف ضمن السياسة المتعددة التي تلجأ اليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نمو والحد من الخلل وتوازنان.²

ثانياً أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها7

1-مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى تنافسية

المؤسسات، وفي المدى القصير يكون للانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر جانبي عمى انخفاض مستوى التضخم المستورد.

2-تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع

السمع الدولية الموجية إلى التصدير، وبهذا ما يعمل عمى توسيع قاعدة السمع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السمع قابل للتصدير.

3-توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوار هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو

القطاعات المحمية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زارعيه) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح عمى أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال، والعكس

¹ ماهر كنج شكري ومروان عوض المالية الدولية (العملات الجنبية والمشتقات المالية ، ص234

² مرجع نفسو ، ص22.

عند انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.¹

4- تنمية الصناعات المحمية: يمكن لبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية مما يشجع الصادرات، كما أن تخفيض العمة من قبل البنك المركز

ثالثا: أهم سياسات سعر الصرف

من أجل معرفة الآثار المحتملة لسياسة سعر الصرف فإننا من الميم التفرقة بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية والتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية فالتغيرات في سعر الصرف الاسمي بين عمليتي بملدين يرجع إلى التغير بين سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق.

أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فيمثل التغير الاسمي الصرف معدلا بالفروقات التي تحدث في معدلات التضخم بين البلدين وفي نهاية الأمر فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية المنتجات بين البلدين² ومن أهم السياسات ما يلي:

1- سياسة تخفيض قيمة العمة: يعتبر التخفيض في قيمة العمة الوطنية (Dévaluation) سياسة اقتصادية تستخدموا السلطات النقدية، كما أنو تم إجراء تغير على التوازن القانوني بين العمة الوطنية، وأهم الأسباب لتخفيض إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وهناك أسباب أخرى تلجا الدولة من ورائها لتخفيض القيمة الخارجية لعلتها الوطنية هي:

أ- ارتباط العمة بتكلفة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثال 7 منطقة الدولار، فالتغير الحاصل في قيمة العمة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات وتحديد سعر الصرف الواقعي لقيمة العمة المحمية بحيث يمكن

¹ عبد الجميل جيرة، المرجع السابق، ص 10.

² عازب عبد الرازق نقاش، التمويل الدولي والعميات المصرفية الدولية، دار وائل لمنشر، عمان، 2008 ص 020.

للمواطن شراء سلع وخدمات في البد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحمية إلى عملة أجنبية.

2- سياسة رفع قيمة العملة: يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحمية وهي عكس عملة التخفيض، حيث أن هذه السياسة ترجع بنتائج سلبية على قطاع الصادرات أهمها

- انخفاض مداخل المصدريين بالعملة الوطنية ويقابله أثر إيجابي عمى المستوردين من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحمية وبالتالي الحد من التضخم.

- تدعيم ورفع عملات أجنبية أخرى.

- انخفاض القدرة التنافسية للدول التي رفعت عملتها، وذلك بسبب انخفاض الصادرات والواردات.

2. سياسة الرقابة عمى الصرف: نظام الرقابة عمى الصرف هو تدخل من قبل السلطات النقدية بهدف التأثير في سعر الصرف، حتى يحصل التوازن بين الصادرات والواردات بمعنى بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي.

حيث تتدخل الدولة لفرض تحديد الواردات والرقابة عمى حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة عمى الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر في ظروف العرض والطلب¹ وتراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسم كل العملات الأجنبية المكتتبة إلى البنك المركزي والذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة لمعاملات المختفة كما يقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم العرض والطلب من العملات الأجنبية من أجل المحافظة عمى سعر الصرف الرسمي ويمكن ذكر الأهداف الرقابية عمى الصرف فيما يلي:

- المحافظة عمى القيمة الخارجية لمعممة.

- الحد من هروب رؤوس الأموال لمخارج.

¹ مرجع تابع ص 15.

• الإحلال محل الواردات عن طريق حماية الصناعة المحمية والحد من

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

تقسيم العوامل المؤثرة في سعر العملة إلى عوامل فنية وعوام لاقتصادية
اولا العوامل الفنية¹:

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة:

- ظروف السوق:

أن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات ما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجارب سوق العملات لمعلومة أخرى فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بش ل أسرع من المعلومات الجيدة.

ما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة متناغما أو متناسقا فل ل متعامل يحلل المعلومة من ازوي معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر.

- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالمئات المطلوبة والمعرضة من هذ العملات وتع س خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجار حرة الأسعار ما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجار أسعار العملة

- المئات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:

إن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب وبالتالي فإن ال مئات المتعامل بها سواء انتت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

- مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات: لما ازدت المئات

المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ولما

انت حاجة المتعاملين من عملة معينة أبر فإن سعرها يميل إلى ارتفاع حتى ان

¹ موسى سعيد مطر وآخرون مرجع سابق، ص 42.

المئات المعروضة تساوي المئات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوض من الجهة العارضة لأسعار.

التغيرات في الأسعار المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرين في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها ما أن ارتفاع الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الـأرسمالية لهذا الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها.

ثانياً: العوامل الاقتصادية¹

هنالك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف العملة النقدية. وتتركز أبرز هذه التغيرات التالية :

1-تغيرت الأسعار النسبية

يؤدي انخفاض الأسعار في دول ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في دول أخرى. فإذا انخفضت الأسعار في أحد البلدان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الصادرات ذلك البلد ومن ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد .

2-تغير الصادرات والواردات الميزان التجاري

يتأثر سعر الصرف العملة النقدية بالصادرات والواردات. فإذا أنت صادرات دولة ما أبر من وارداتها فإن يعني ذلك أن طلب عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى ستكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات نقدي أخرى، والعكس يكون صحيحاً. ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بارتفاع وانخفاض من خال حجم صادراتها قياساً ب وارداتها .

3-حرّة رؤوس الأموال: تؤثر رؤوس الأموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى، إذا ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لـأرس المال وتنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة

¹ سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية(نظرية وتطبيق)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص

المصدرة ل أرس المال وبناء على ذلك فإن تغيير حرة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات النقدية .

4- أسعار الفائدة¹:

إن حرة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثاً عن فائدة فالبلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول ذلك الوضع سوق يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الدخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.

5-ميزان المدفوعات²:

يعد التوازن واختال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لونه حلقة الوصل التي تعكس عاقبة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات .

6-الموازنة العامة:

تلعب الموازنة العامة لدولة دوراً بيئياً في تأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة إنفاقية من خال تقليل حجم الإنفاق العام والحكومة الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدات التضخم مما يؤدي بنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية .

¹ صقر أحمد صقر، نظرية الكلية، وإلة المطبوعات، الكويت، 1983 ص 134.

² رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة علم المعرفة، العدد 118، الكويت 1987، ص 11.

المبحث الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف

توجد مجموعة من النظريات والأنظمة التي تحكم سعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف:

هناك ثلاث أنظمة لتحديد سعر الصرف وهي:¹

1. نظام سعر الحر أو المرن: يتحدد سعر صرف العمة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

نتيجة تفاعلات قوى السوق أي العرض والطلب، ولهذا النظام عدة مازيا منها :

- التعديل التلقائي لاختلالات في أسعار الصرف والتي تنشأ من اختلال في الميزان لمدفوعات.

- عدم الحاجة لاحتفاظ الدولة بأرصدة من العملات الأجنبية بهدف المحافظة على السعر التوازني لمعممة الوطنية.

لكن هناك سلبيات لهذا النظام أهمها التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف والتي تحصل خلال فترة وجيزة بما يعرض الأعمال التجارية والمالية لمخاطر هذه التقلبات.

2. نظام سعر الصرف الثابت: يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام من قبل السلطات النقدية ويطبق عليها تسمية سعر الصرف الرسمي وهذا بناء على الظرف الاقتصادية للقطاع الخارجي وبحسب الاحتياجات من العملات الأجنبية لدى الدولة.

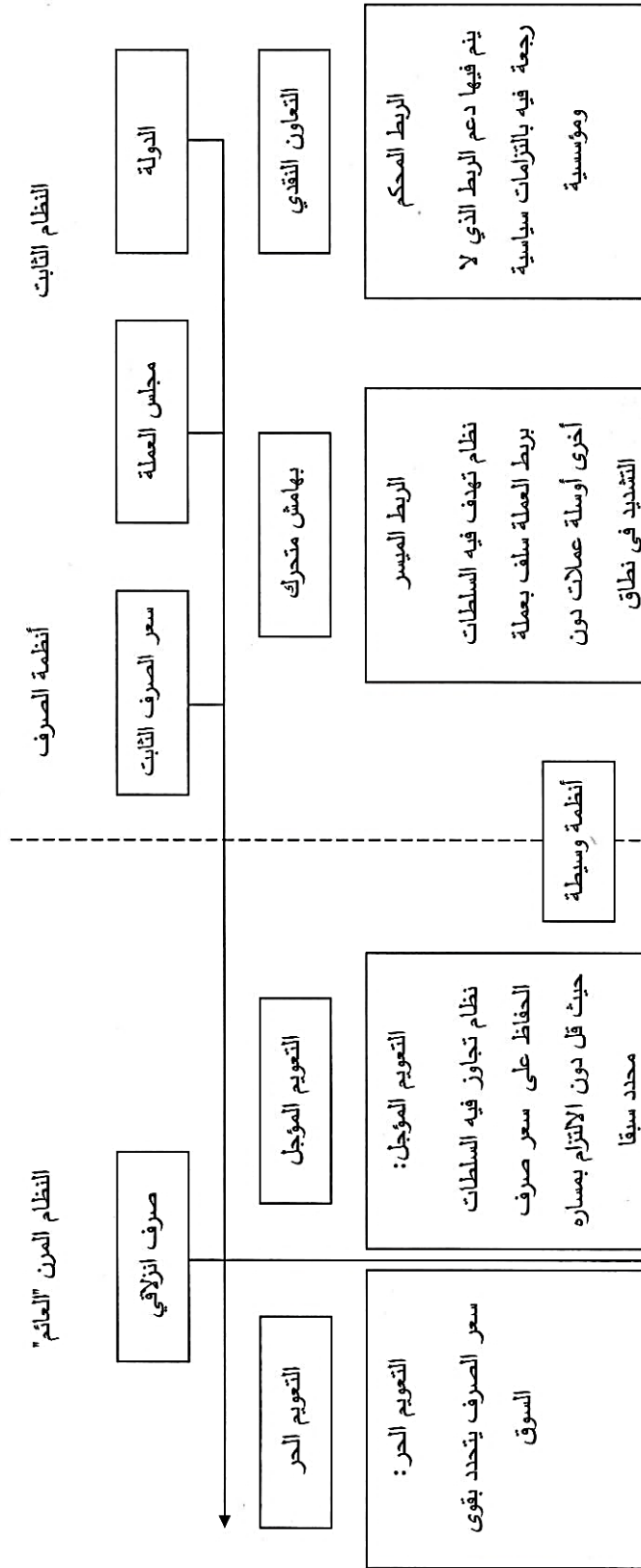
من مزايا عدم التقلب وبالتالي استقرار الأنشطة التجارية والمالية للدولة، ومن أبرز عيوبه ضرورة احتفاظ الدولة باحتياطات مناسبة من العمة الأجنبية للقيام بعمليات السوق المفتوحة، إما كبائع للعملة الأجنبية إذ ارتفع الطلب عليها أو كمشتري لها عند ارتفاع العرض عليها.

2. نظام المرونة المقيدة : يتحدد سعر صرف العمة المحمية مقابل العملات الأجنبية وفق هذا النظام بثنيتته مع السماح لو بالتذبذب بحدود معينة ارتفاعا وانخفاضا.

يتوسط هذا النظام النظامين الحر والثابت فهو يساعد على استقرار الأعمال التجارية والمالية.

¹ بلواضح ياسمين، تخفيض العمة وأثره على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر شهادة ماستر مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر 2016 ص ص 10-11.

الشكل رقم (01): أنظمة سعر الصرف



المصدر: بن قنور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، 1970-2010، رسالة دكتوراه، تلمسان، الجزائر، 2013، ص

30.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف¹

حاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدين، وكل منيا ليا فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى وتتمثل أهم بالنظريات فيما يلي⁷

أولاً-نظرية تعادل القدرة الشرائية: يتحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية عمى أساس القدرة تعادل القوة الشرائية، فإذا كان الدولار يشتري كمية من السلع والخدمات تعادل كمية التي تنشره بثلاث دنانير، أي أن ثلاث دنانير تساوي واحد دولار وذلك لأن من يقوم بالتنازل عن العملة معينة يعني أنو يتنازل عن قوتيا الشرائية من أجل الحصول عمى القوة الشرائية التي تتاح لو نتيجة اقتنائه العملة الأخرى التي يقوم بتحويلها.

ثانياً-نظرية تعادل أسعار الفائدة: ويرى أصحابها بأن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب عمى العملة الحالية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع قيمة سعر الصرف، وعمى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض قيمة سعر الصرف، ولا ي ازل تغير أسعار الخصم يستخدم كوسيلة لعلاج الخلل في مي ازن المدفوعات.

ثالثاً-نظرية الأرصدة: وهذه النظرية نرى أن أسعار صرف عمه تتحدد عمى أساس رصيد ميزان المدفوعات للدولة معينة، فإذا كان رصيدها موجباً فمعناه زيادة الطلب عمى العملة المحمية وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع قيمة سعر الصرف، وإذا كان سالباً فهذا يدل عمى زيادة عرض العملة المحمية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض قيمة سعر الصرف.

رابعاً-نظرية كمية النقود: إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص فيما يلي:

أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب عمى السلع المحمية، وبالتالي نقص في الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع والخدمات المحمية بعد الارتفاع في الأسعار وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب عمى العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات وانخفاض الطلب عمى العملة المحمية لتسديد الصادرات وبالتالي انخفاض قيمة

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 02.

سعر الصرف يؤدي إلى خروج الذهب وهذا في حالة نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

خامسا-نظرية الإنتاجية: وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تحدد عمى أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد ، ومن ثم مستوى معيشته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستوى الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية وعرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض من قيمة العملة المحلية وارتفاع قيمة العملة الأجنبية، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض المدخول ومستويات المعيشة والمتأتية من انخفاض الإنتاجية.

المطلب الثالث: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر.

1-نظام الصرف الثابت: ربط الدينار بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1691- 1691: رغم أن الجزائر سنة 1964 قامت بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية مستقلة، إلا أن هذه العملة بقيت مربوطة بالفرنك الفرنسي، من خلال تبني نظام الصرف الثابت إذن 1 دج = 1 فرنك فرنسي. وبما أن النظام النقدي الدولي في هذه المرحلة مسير باتفاقية بروتون وودز، فقد حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب، وبقي هذا الارتباط إلى غاية 1969، حيث أنه رغم الانخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي إلا أن الجزائر لم تخفض عملتها لتبقى العلاقة الثابتة عند واحد دينار لكل 1.25 فرنك فرنسي، وهذا إلى غاية 1979.

2-نظام الربط بسلة العملات: تبنت الجزائر نظام الربط بسلة العملات الأجنبية مكونة من 14 عملة مثلت أهم الشركاء التجاريين للجزائر، ومنح لكل عملة معامل ترجيح حسب أهمية العملة ووزنها في التسديدات الخارجية، وقد أعطى للدولار الأمريكي أعلى نسبة ترجيح. وكان الهدف من إتباع هذا الأسلوب هو تقليل الآثار السلبية الناجمة عن ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة، والتصدي للصدمات الخارجية، وتقلبات قيم العملات

الدولية. وعلى إثر التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، قامت الجزائر بتخفيض قيمة السلة بنسبة 31 % بين سنتي 1986 و 1988، كما تم القيام بتعديل طفيف على طريقة حساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية. وقد قامت الجزائر منذ 1988 بالعديد من إجراءات التصحيح القانونية والاقتصادية وذلك كتمهيد للدخول في اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، ولعل أهم هذه القوانين تتمثل في: إصدار قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988. إصدار قانون النقد والقرض في أبريل 1988.

3- نظام التعويم المدار: لقد انطلقت التعديلات من خلال الانزلاق التدريجي المراقب لقيمة الدينار وذلك بداية من سنة 1987 إلى غاية 1991، حيث بلغ الانخفاض المتراكم خلال هذه الفترة أكثر من 105 % لتنتقل الجزائر إلى مرحلة التخفيض الصريح للدينار بداية من سبتمبر 1991، إذ صدر قرار من مجلس النقد والقرض بتخفيض الدينار بنسبة 22% ليبلغ سعر الصرف 22.5 دينار للدولار الواحد، واستمر عند هذا المستوى حتى مارس 1994، ليتم إجراء تعديل بسيط لقيمة الدينار بنسبة 10 % تمهيدا لقرار التخفيض بنسبة كبيرة تقدر بـ 40.17 %. حيث أصبح سعر الصرف يقدر بـ 36 دينار لدولار واحد. وتم تجسيد مرحلة الانطلاق نحو مرونة أسعار الصرف من خلال: طريقة التسعير ((Fixing)) ثم سوق الصرف ما بين البنوك، ثم إنشاء مكاتب الصرف.

وفيما يتعلق بتصنيف الجزائر ضمن أنظمة أسعار الصرف الفعلية. فقد بين أن نظام سعر الصرف الفعلي في الجزائر تمثل في:

- سعر الصرف المربوط إل سلة من العملات 1993 - 1974
- تعويم غير نقي / الربط الزاحف 1994
- التعويم 1995
- تعويم غير نقي / الربط الزاحف 1997 - 1996
- التعويم 2000 - 1996

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال توسيع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق يسمى سوق الصرف، هذا الأخير وبآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في زيادة حجم كل من الصادرات والواردات، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للميزان التجاري

الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري

تمهيد:

إن الميزان التجاري يبين حركة كل من الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية، وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، بينما تعتبر الواردات مصدراً لفقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية، وبالتالي فإن أداء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد على الفرق بين الصادرات والواردات، فزيادة الواردات على الصادرات يعمل على زيادة العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، والعكس صحيح في حال زيادة الصادرات على الواردات، فهو أهم مؤشر يمكن من خلاله معرفة الانعكاسات التي تحدثها سياسة الصرف على هيكل الميزان التجاري، وعليه سوف نقوم في هذا الفصل تحليل الإطار النظري للميزان التجاري وسنتعرف على الآثار المترتبة عند اختلاله و كيفية معالجتها.

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الإطار النظري للميزان التجاري

المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري.

المبحث الأول: الإطار النظري للميزان التجاري

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد ويمكن إبرازها فيما يلي:

1. هو "الميزان الرئيسي في ميزان المدفوعات أنه يشمل على صادرات وواردات الدولة من

السلع المادية والخدمات التي تعبر حدود الدولة إما من الخارج ومن الداخل¹

2. يمثل "الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والسلع ووارداتها، حيث في حالة الفائض تكون

قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، وفي حالة العجز تكون الواردات أكبر من

الصادرات، وفي حالة التساوي يكون الميزان التجاري في حالة توازن²."

3. هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويقصد به "كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع

من صادرات ومستوردات الدولة مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، المنتجات

الجاهزة والوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها، تسمى هذه العمليات بالمنظورة

لكونها ملموسة ماديا"³

4. يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل، بمعنى وجود

عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات وهو بدوره يتضمن حسابين آخرين:

حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة.⁴

¹ حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد -العلاقات الاقتصادية الدولية-، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 1997، ص34

² أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 2009، ص361

³ خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهض للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2016، ص246

⁴ عادل أحمد حشيش ومجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص97

أهمية الميزان التجاري:

يعد الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما حيث تكمن أهميته فيما يلي:

- يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي مثال على أن الصناعة كفؤ جداً، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلاد.

- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث انه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد، حيث تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري¹.

¹ حسين عمر ، مرجع تابع ، ص7

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري.

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين هما:

1. التجارة السلعية:

وهي أقدم صور التبادل الدولي، فالتجارة السلعية يطلق عليها وصف التجارة المنظورة Trade visible وتمييزا لها عن التجارة في الخدمات أي التجارة غير المنظورة لأنها تجارة في أشياء مادية أو حسية يمكن رؤيتها رؤى العين وبالتالي فهي منظورة.

وتتم التجارة المنظورة تصديرا واستيرادا في السلع مثل البترول الذي يصدر من دول الخليج وغيره أوروبا، المنتجات الصناعية كالغسلات والثلاجات التي تصدرها دول أوروبا لدول الخليج، فالسلع التي تخرج من الدولة تسمى صادرات وتدخل في حساب دائن أي أن الدولة تكون دائنة للخارج بقيمة تلك الصادرات، أما الواردات فهي تلك السلع التي تدخل إلى بلد من بلد آخر، أي أن البلد تصبح مدينة للعالم الخارجي بقيمة تلك السلع.

2. التجارة الخدماتية :

التجارة في الخدمات أصبحت تشكل جانبا هاما في موازين مدفوعات الدول خاصة المتقدمة، ويطلق عليها أيضا وصف التجارة غير المنظورة Trade invisible لأنها ليست تجارة تنظر بعبورها الحدود الوطنية دخولا أو خروجاً، فقد تصدر الدولة للعالم الخارجي خدمات والخدمات التي يتم تداولها على المستوى الدولي وتنوعت وتعددت أشكالها خاصة مع ثورة العلوم والتكنولوجيا، ولكن نركز على بعض من أهم صور التجارة في الخدمات منها السياحة، النقل، الدراسة والتأمين¹.

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص153-154

الفصل الثاني : الإطار النظري للميزان التجاري

المطلب الثالث: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري.

وسنوجزها فيما يلي:¹

يعد الميزان التجاري احد الأرقام المهمة في الاقتصاد، لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم تابعة من كون الدولة التي تكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون عاليا، وأن بضائعها منافسة سعرا وجودة في السوق المحلي وفي السوق الخارجي، وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عمله تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

يعتبر التأثير طردي كل من العملة ومؤشرات أسهم الفائض في الميزان التجاري للاقتصاد جيد بشكل عام، إنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات على الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر لاقتصاد .

وفي هذه الحالة ترتفع أسعار أسهم مترافقة مع إقبال الناس لشراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة، لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حتى تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري .

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقد إلى الخارج أقل مما يدخل الدولة ، فإن كان العجز مستمر ومرتفع فهذا

¹ براهمي تركية، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد

دولي ومالية بسكرة، 11-12 ص، 2016-2017

يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدل البطالة والتي تعود بالسلم إجمالاً على الاقتصاد وعلى العكس في حالة الفائض في الميزان التجاري، وقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تتخفض بسبب تغلب قوى العرض على قوى الطلب مقابل طلب عمولات أجنبية لتغطية ثمن الواردات إجمالاً تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم، ويكون تأثير الفائض إيجابياً على كليهما أكثر من أن يكون عجزاً لكن في حالة أن هناك عجز في اقتصاد فهذا يعني المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات وهذا في النهاية يقود

إلى ارتفاع العملة وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد في الشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.

هناك عدة عوامل مؤثرة في الميزان التجاري وهي:

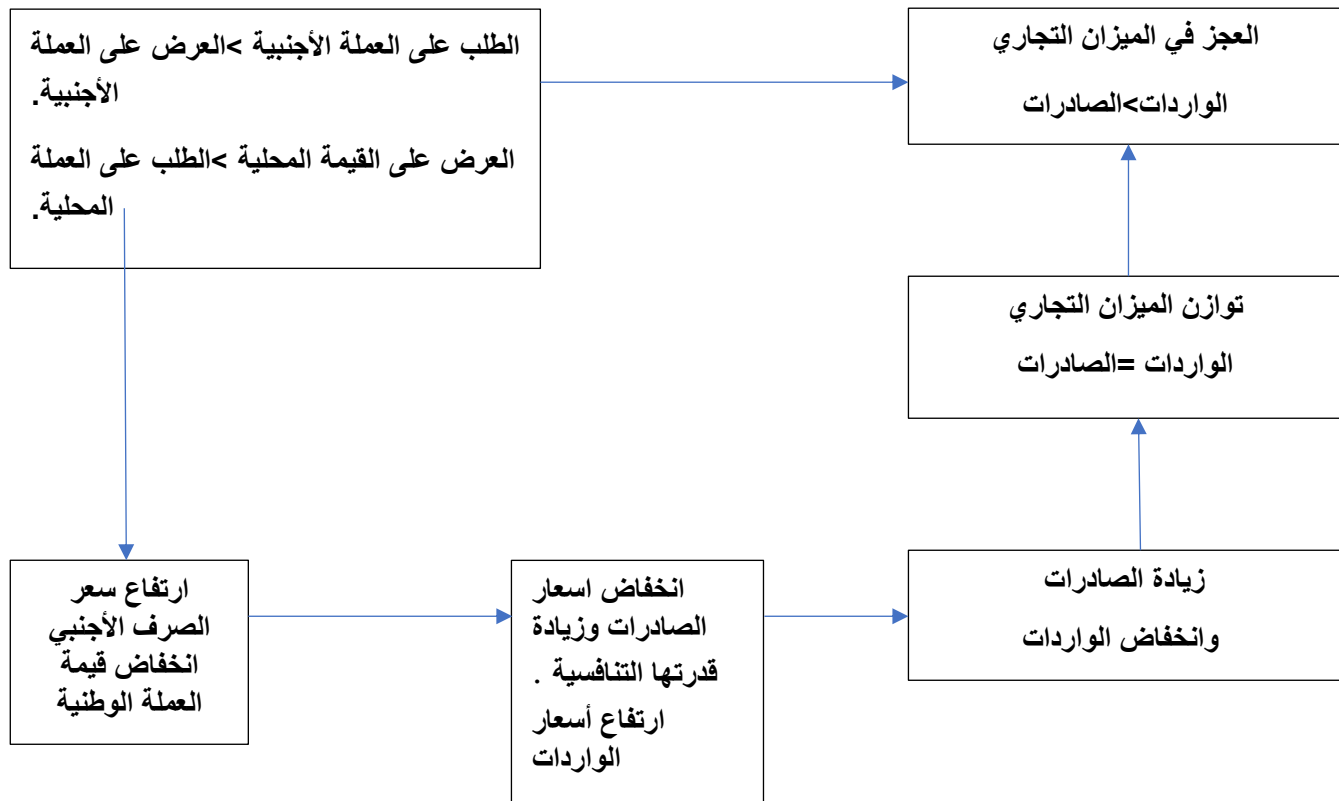
1) سعر الصرف:

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً، مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فغن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

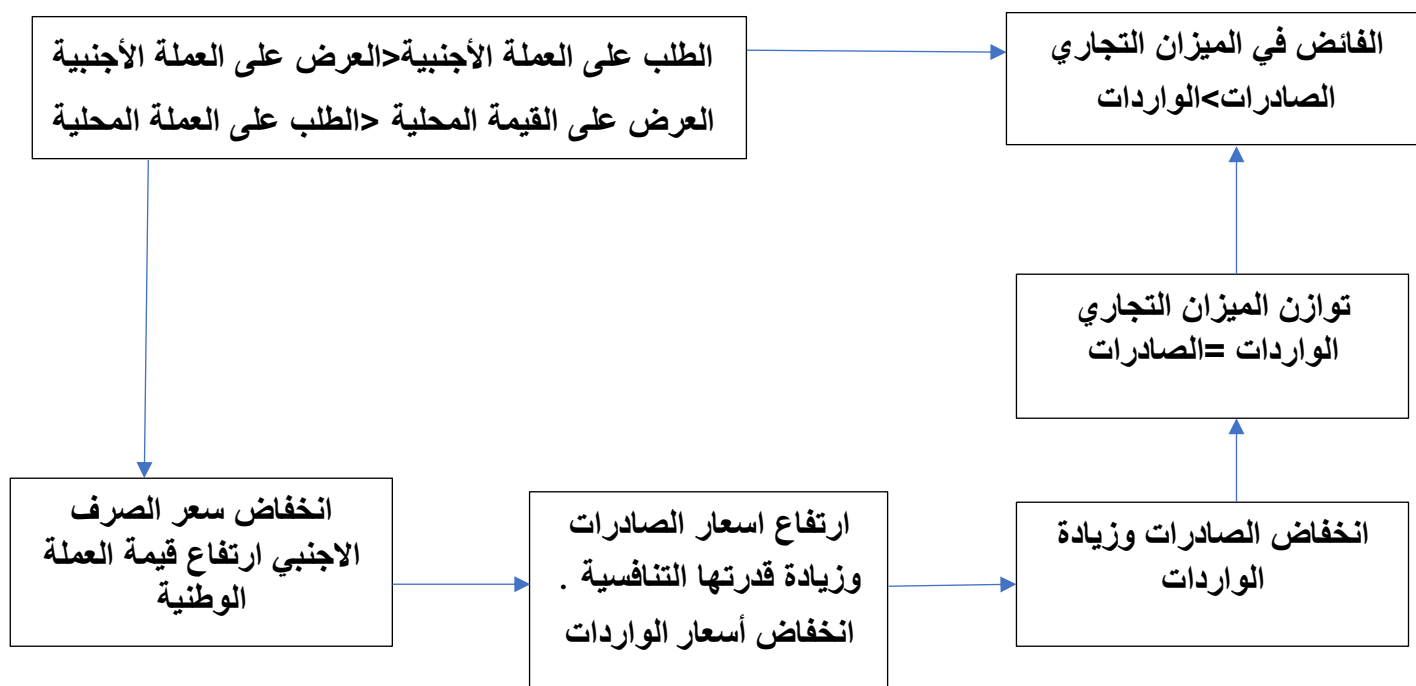
الفصل الثاني : الإطار النظري للميزان التجاري

ونوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:¹

الشكل رقم (2) العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص64



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص320

والآن سنتطرق لتأثير سعر الصرف على الصادرات والواردات:¹

1-1) تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تتخفف من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهها فضال عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم وتجارة أقل.

ويحدد سعر الصرف الاجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الاجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الاجنبي.

¹ عدنان تابه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص72

حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي على التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعمولات الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعر الأجنبية وارتفاعها داخليا ذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع اسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة لإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الاسعار وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل:

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

1-2) تأثير سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيضل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة هذه العملة يخفض قيمة الدخل القومي المتاح ومن ثم الاستهلاك إلى التراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وان توفرت الإمكانية لذلك الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالسلع الرأسمالية .

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل وارداتها على الميزان التجاري يؤدي اما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفيض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

(2) التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتتخفيض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية¹.

ومن أهم الآثار السلبية للتضخم، ذلك الأثر الذي يمارس على ميزان المدفوعات للدولة وذلك بسبب زيادة انخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري)، فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي (الدخل النقدي) يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الاستيراد غير مقيد، فينعكس الطلب على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك إلى اشتداد ارتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وهذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة

¹ بسام الحجار، مرجع تابع، ص64

من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الواردات).

إن زيادة المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم الناتج من زيادة المعروض النقدي من النقود يؤثر أيضا في معدل الفائدة عن طريق التأثير في المعدل المتوقع للتضخم فمن توقع الأفراد باستمرار الزيادة في المعروض من النقود فإنهم يتوقعون ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم يتوقعون ارتفاع المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل ولفت تحليل الأموال القابلة لاقتراض أن هذه الزيادة في المعدل المتوقع للتضخم الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو ارتفاع معدل الفائدة كاستجابة ارتفاع المعدل المتوقع للتضخم وقد يبدو للوهلة الأولى أن أثر مستوى الأسعار وأثر المعدل المتوقع للتضخم هما نفس الشيء فكالهما يوضح أن الزيادة في مستوى الأسعار المحفزة بزيادة المعروض من النقود سوف يرتفع معدل الفائدة ومع ذلك يوجد اختلاف طرفين بينهما ربما كان هو السبب في مناقشتها كأثرين منفصلين ولتوضيح هذا الاختلاف نفترض أنه قد حدث اليوم زيادة في المعروض من النقود أدت إلى زيادة دائمة في مستوى الأسعار العام القادم. فطالما أن مستوى الأسعار قد ارتفع على امتداد العام فإن سعر الفائدة سوف يرتفع عن طريق أثر مستوى الأسعار وفي نهاية العام فقط عندما يكون الارتفاع في مستوى الأسعار العام القادم. فطالما أن مستوى الأسعار قد ارتفع على امتداد العام فإن سعر الفائدة سوف يرتفع عن طريق أثر مستوى الأسعار وفي نهاية العام فقط عندما يكون الارتفاع في مستوى الأسعار قد وصل إلى قمته، فإن مستوى الأسعار يكون في قمته. إن التضخم يزيد من صعوبة التخطيط المستقبلي سواء على مستوى الأسواق أو على مستوى المشروعات ففي ظل بيئة تضخمه يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من الاستثمارات المستقبلية الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالارتباك وعدم الاستقرار.¹

¹ بوفراد فاطمة الزهراء، يعقوب أمانة، تحليل وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في

العلوم الاقتصادية - تخصص نقود ومالية دولية-، ص 30-31

الفصل الثاني : الإطار النظري للميزان التجاري

وقد يسبب التنظيم أيضا بعض التوترات الاجتماعية، حيث قد ينشأ تنافس بين الفئات المختلفة في المجتمع نتيجة سعي كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بما يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار

- سعر الفائدة -معدل التضخم < 0 أي التحكم في التضخم.

- سعر الفائدة -معدل التضخم < 0 أي سعر الفائدة أكبر من معدل التضخم.

(3) تغيرات أسعار الفائدة:

نوجزها فيما يلي¹:

يؤدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي لاستفادة من الفرق بين السعرين.

(3-1) عاقلة سعر الفائدة بالاستهلاك:

ان الزيادة المعروضة من النقود لها أثر توسعي على الاقتصاد فإنها تؤدي إلى زيادة التدخل والثورة ومن ثم زيادة الاستهلاك والتطلع إلى إسهالك السلع الكمالية وتغير أذواق المستهلكين غير أن المعروض من النقود يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة للدخل المرتفع وزيادة معدل الفائدة تجعل الأفراد يميلون أكثر إلى إدخال قسط كبير من الدخل والتخلي عن الاستهلاك خاصة السلع غير الضرورية أي أن ارتفاع معدل الفائدة يقلل من الاستهلاك نسبيا عند بعض الأفراد.

¹ كريكت مريم، بالهادف فاطمة، أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة استكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة جيجل 2014-2015، ص40

(2-3) عاقلة سعر الفائدة بالتوازن في أسعار السلع:

يمكن أن تسبب زيادة المعروض من النقود في زيادة المستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي، ويتوقع تحليل تفضيل السيولة أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ولذلك فإن أثر مستوى الأسعار الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو ارتفاع سعر الفائدة كاستجابة الارتفاع مستوى الأسعار .

ويتحقق الاستقرار أسعار في الاستقرار في أسعار الفائدة والذي يعد من أهم الأهداف السياسية النقدية نظرا لما تسببه تقلبات سعر الفائدة من آثار واضحة الرؤية في المجتمع الذي يؤثر بصورة سلبية على قرارات المستهلكين وما تسببه تقلبات الأسعار على جميع المستويات الاقتصادية.

(3-3) معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة لسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر على عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أم أجنبية. كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.¹

¹ بوفراد فاطمة الزهراء، يعقوب أمينة، مرجع سبق ذكره، ص33

المبحث الثاني: الاختلال في الميزان التجاري.

الاختلال في الميزان التجاري يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على متطلبات تلك الدول ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات، أو حدوث عجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى، أي حقوق الدولة اتجاه الدول الأخرى. وفيما يلي سنتطرق إلى أسباب هذا الاختلال أو عدم التوازن وأنواعه وطرق معالجته.

المطلب الأول: أسباب اختلال الميزان التجاري.

يمكن إيجاز أهم أسباب الاختلال أو عدم التوازن في الميزان التجاري فيما يلي:

1. عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها ومن ثم لا يمكن تجنبها.

وهي العوامل التي تتعلق بالكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى نقص في محصول معين أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا والاختراعات العلمية التي تؤثر في الكمية المطلوبة من سلع معينة كإكتشاف مواد أولية صناعية تحل محال كليا أو جزئيا عن المواد الأولية الطبيعية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كليهما معا.

2. عوامل يمكن توقعها أو التنبؤ بها ومن ثم يمكن تجنبه.

مثال ذلك التضخم والانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها، وبالتالي الصادرات منها والواردات إليها، وكذلك التضخم والانكماش الذي يصيب دولة أخرى وتنتقل آثاره عن طريق التجارة الخارجية.

3. تطور فنون الإنتاج.

تحاول الدول المختلفة أن تلاحق التطورات السريعة في فنون الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الواردات من آلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع، وعادة ما يتم تمويل هذه الواردات بعقد قروض طويلة الأجل.

4. سعر الصرف الاجنبي.

يقوم سعر الصرف الأجنبي بالربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل، أدى هذا إلى ظهور عجز في الميزان التجاري وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الدخل في علاقتها بالأثمان في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في الميزان التجاري¹.

5. الاسباب الهيكلية.

ويقصد بها التغير في ظروف العرض والطلب وانعكاس ذلك على هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعها، مما يؤثر على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية مثال ذلك ظهور البترول في العديد من الدول العربية أدى إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري (زيادة الصادرات البترولية بصورة كبيرة)

6. الحركات المفاجئة لرأس المال.

قد يحدث أن يهرب رأس المال بكميات كبيرة إلى الخارج خوفا من الاضطرابات السياسية أو الحمائية من الضرائب والمصادرة أو البحث عن معدلات أعلى لأسعار الفائدة، أو مجالات أكثر فعالية للاستثمار، أو لفقدان الثقة في عملة دولية رئيسية ويتحدد تأثر الميزان التجاري بهذه الحركات وفقا لحجم رأس المال وطبيعة حركته.

¹ سوزي عدلي ناشر، مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 116ص، 2006.

المطلب الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري.

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

1. الاختلال الطارئ.

يمكن لاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثال إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات. في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم مع الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة.¹

2. الاختلال الدوري:

ويقصد به تناوب فترة الرخاء والكساد التي تميز الاقتصاديات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية، ويحدث عادة في الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا ويرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدولة دوريا وبشكل مستمر، ومما لا شك فيه أن حالة النشاط والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة إنتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم تتفوق الصادرات على الواردات في الميزان التجاري.

3. الاختلال الدائم:

يعد أهم وأعمق أنواع الاختلالات، حيث يستمر وجوده لفترة طويلة وهو ما ينطبق على الدول النامية، ويطلق عليه بالإخلال البنيوي أو الهيكلي، أي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية أو الهيكل الاقتصادي، ويعود بالأساس إلى ضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي

¹ سوزي عدلي ناشر، مجدي محمود شهاب مرجع سبق ذكره، ص08

والذي ينقسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواءاً من خلال استيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن إتاحتها للتصدير من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، والذي ينجر عنه تفوق الواردات على الصادرات ومن ثم تسجيل عجز وبشكل مستمر في ميزان المدفوعات. وهذا النوع من الاختلال المستمر لا يمكن مواجهته باستخدام الأرصدة الدولية أو الاقتراض من الخارج وذلك ألن طبيعة العجز المستمر سوف تؤدي إلى القضاء على الأرصدة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك حدود قصوى للمديونية لا يمكن أن تتخطاها الدول حيث أن تستطيع بعدها أن تحصل على المزيد من الديون لمواجهة الاختلال الجوهري أو المستمر، وفي هذه الحالة يجب على الدول أن تتخذ إجراءات تصحيحية في هيكلها الاقتصادي سواء بتنويع هيكل الإنتاج أو الحد من الاستيراد وذلك باستخدام كافة وسائل السياسة الاقتصادية في مجال التجارة الدولية عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو الرقابة على الصرف.

المطلب الثالث: آثار وطرق معالجة الاختلال في الميزان التجاري.

أ- آثار الاختلال في الميزان التجاري.

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الاختلال الدائم عنه في الاختلال المؤقت:

- ففي حالة العجز خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة الاحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه الخارج، مما يؤدي استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، وكذا ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها.
- لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها ونقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها.

- يكون للاختلال أثر على الدخل القومي فيؤدي العجز إلى انخفاضه وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الانفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع ويزيد الانكماش.
- الاختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز، بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها.
- ما الفائض كما سبق ذكره أيضا يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد، وتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقاتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض، الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي، وبالتالي اضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاذ الفائض كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة وارداتها لتفادي الوقوع في أزمة.
- وفي الختام يمكن القول إن كل الآثار الناتجة عن الاختلال يمكن التخفيف من حدتها بمحاولة عالجه باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية دون أن تكون لها آثار على عناصر أخرى، ويكون في أسرع وقت ممكن من أجل منع تفاقم هذا الاختلال خاصة إذا كان دائماً، أما المؤقت فهو لا يمثل خطراً كبيراً¹.

¹ إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 302-

ب- طرق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في الميزان التجاري وهما¹:

1. التصحيح عن طريق آلية السوق:

وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال وهي:

1-1) التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية شروط أساسية هي:

- ثبات أسعار الصرف وحيادية النقود بحيث تؤثر فقط على أسعار السلع .
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج للدولة، ومرونة الاسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الامر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى ، وسيترتب على ذلك نتيجتين، أولهما هي انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيا ارتفاع استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان، أما في حالة حدوث عجز فإن النتيجة ستكون متعكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان.

2-1) التصحيح عن طريق سعر الصرف وهي:

المرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية من خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين، أما أهم الشروط الواجب توفرها لتطبيق هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف، وعدم تقييدها من قبل السلطات النقدية.

¹ عرفان تقي حسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص ص 129-142

وتتلخص بأن القطر الذي يعاني من حالة عجز في الميزان عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، حيث أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستعده أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب عليها، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراده نظرا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه الحالة حتى يعود التوازن إلى الميزان.

3-3) التصحيح عن طريق الدخول :

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع الميزان التجاري، وأهم شروطه:

- لإثبات أسعار الصرف.
- جمود الاسعار
- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.

2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في الميزان التجاري تجنباً لاستمراره من ناحية، وللمحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من جهة أخرى، ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي:

2-1) إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني:

ومثلها:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

الفصل الثاني : الإطار النظري للميزان التجاري

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري.

- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

2-2) إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأجنبية أو من أسواق المال الدولية...إلخ.

- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل فهم ومعالجة موضوع الميزان التجاري حيث تطرقنا الى مفهوم الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل التجاري حيث يعتبر هو الأداة التي تبين لنا فهم العلاقة بين التصدير والاستيراد بما انه يضم إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه كما ركزنا على العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري حيث وجدنا ان تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليه رفع درجة تنافسية الدولة من ثم زيادة صادراتها وذلك عائد الانخفاض هذه الاسعار المحلية بالنسبة للأجانب وفي نفس الوقت ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمتعاملين المحليين في الدولة، والذي بدوره يؤدي إلى تحويل الطلب إلى السلع المنتجة محليا بدل السلع المستوردة وبذلك يتم دفع وتشجيع الصناعات البديلة للواردات وذلك ما يساعد ويساهم بشكل مباشر على تخفيض العجز في الميزان التجاري .

الفصل التطبيقي:

دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر

الصرف عليه من 2000 الى 2017

تمهيد:

تتبع الجزائر منذ 1994 نظام صرف التعويم المدار، وذلك بعد التخلي عن نظام الربط المتبنى منذ 1974، وبذلك كان هناك عدة تغيرات لسعر صرف الدينار الجزائري سواء كسياسة متعمدة لتحقيق أهداف معينة أو إكماشية مع تغيرات السوق حسب العرض والطلب. وهذه التغيرات هلا إثر على الميزان التجاري بشقيه الصادرات، الواردات.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017

المبحث الأول: حالة سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري خلال فترة (2000-2017)

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خال الفترة 2000-2017:

لقد كانت سنة 2000 بداية انتعاش أسعار النفط حيث انتقل من 44.17 دولارا للبرميل سنة 1999 إلى 60.27 دولارا للبرميل سنة 2000، وواصل ارتفاعه بعد هذه السنة مما سمح بالحصول على احتياطي العملة الصعبة الذي يؤثر على تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري، والجدول التالي يبني لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2017.

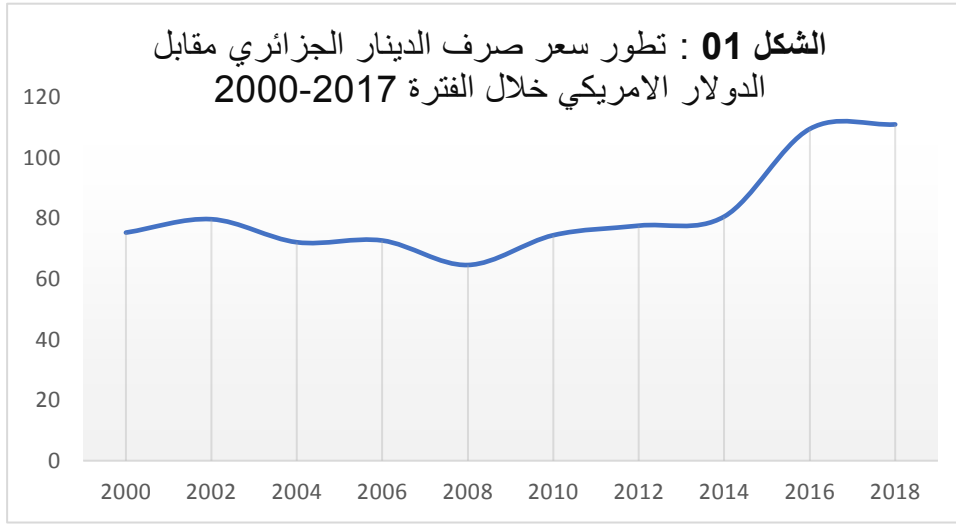
جدول 03: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
صرف دج مقابل الدولار	75.26	77.22	79.68	77.39	72.07
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صرف دج مقابل الدولار	73.26	72.65	69.37	64.57	72.65
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
صرف دج مقابل الدولار	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56
السنوات	2015	2016	2017		
صرف دج مقابل الدولار	100.46	109.47	110.96		

المصدر: صندوق النقد الدولي 2006-2019

الفصل التطبيقي: دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017

ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالبان على معطيات الجدول رقم 01.

يتضح من الشكل أعلاه أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2017) عرف اتجاه تصاعدي وهو ما يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة بنسبة 47 %. حيث قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2002) بنسبة 5 % لتقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ومنه تقليل نمو الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، ثم ارتفع خلال الفترة (2003-2008) نتيجة الارتفاع الذي كانت تشهده أسعار النفط خلال هذه الفترة، ثم قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2009-2010) لحماية الاقتصاد الجزائري من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 - حسب محافظ بنك الجزائر - والتي ترتب عنها انخفاض في أسعار النفط، وذلك بكبح الطلب على الواردات من المنتجات الأولية والغذائية التي انخفضت أسعارها في السوق الدولية

شهدت قيمة الدينار الجزائري حالة ارتفاع مؤقتة سنة 2011 بسعر متوسط 85.72 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ليأخذ بعدها منحى معاكس طيلة الفترة (2012-2017) حيث عرف تدهورا حوالي 20 % سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق

الفصل التطبيقي: دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017

بالدينار الجزائري، وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسيب للعجز المسجل في الميزان التجاري، وهذا على خلفية انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014، ليواصل تراجع سنة 2016 بنسبة 5.9% الاستمرار انخفاض أسعار النفط ومحاولة من بنك الجزائر في الحد من عجز الميزان التجاري، ليواصل تراجع سنة 2017 بنسبة 4.1% الامتصاص السيولة الضخمة في السوق الموازية، حيث وحسب آخر الإحصائيات فإن 40% من الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد موازي

المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2017/2000

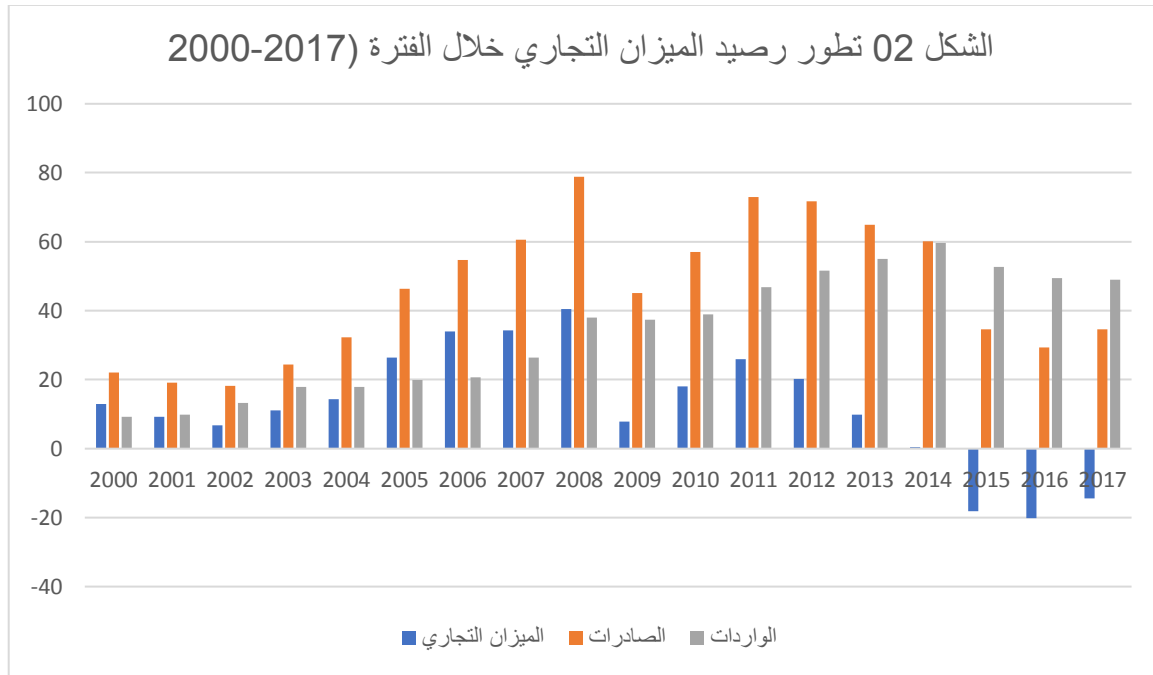
يعتبر الميزان التجاري أهم مؤشر للتجارة الخارجية لأي دولة، إذ يعتبر أهم جزء من ميزان المدفوعات، وبذلك فتنبع تغيرات هذا الميزان سيمكنا من معرفة علاقة الجزائر بالعالم الخارجي من ناحية التجارة الخارجية، والجدول التالي يبين لنا تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة:

الجدول 04: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات	22.02	19.16	18.71	24.46	32.22
الصادرات خارج المحروقات	/	/	0.61	13.32	17.95
الواردات	9.17	9.9	12.01	13.32	17.95
الرصيد	12.89	9.26	6.7	11.14	14.27
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	46.33	54.74	60.59	78.85	45.18
الصادرات خارج المحروقات	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77
الواردات	19.86	20.68	26.35	38.07	37.40
الرصيد	26.47	34.06	34.24	40.52	7.78
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	57.09	72.89	71.74	64.87	60.13
الصادرات خارج المحروقات	0.97	1.23	1.15	1.05	1.63
الواردات	38.89	46.93	51.57	54.99	59.67
الرصيد	18.2	25.96	20.17	9.88	0.46
السنوات	2015	2016	2017		
الصادرات	34.57	29.31	34.57		
الصادرات خارج المحروقات	1.84	1.39	1.37		
الواردات	52.62	49.44	48.98		
الرصيد	-18.08	-20.13	-14.41		

الفصل التطبيقي: دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017

يمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني التالي الذين يظهر بشكل أفضل قيمة كل من الصادرات والواردات، ورصيد الميزان التجاري لكل سنة.



المصدر: من اعداد الطالبان على معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري شهد فائض خلال الفترة

(2000-2014) وشهد عجز خلال الفترة (2015-2017) ويمكن تفسير ذلك كما يلي: 1-

تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014:

من الملاحظ أن رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة تميز بكونه موجب إضافة الى التذبذب من مرحلة لأخرى حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 برصيد 52.40 مليار دولار أمريكي وأقل قيمة سنة 2014 برصيد 46.0 مليار دولار أمريكي، عرفت الفترة (2000-2002) انخفاضا بسبب النمو غير المتناسب بين الصادرات والواردات؛ أين عرفت الصادرات انخفاضا بسبب تراجع أسعار النفط في حني ارتفعت قيمة الواردات .

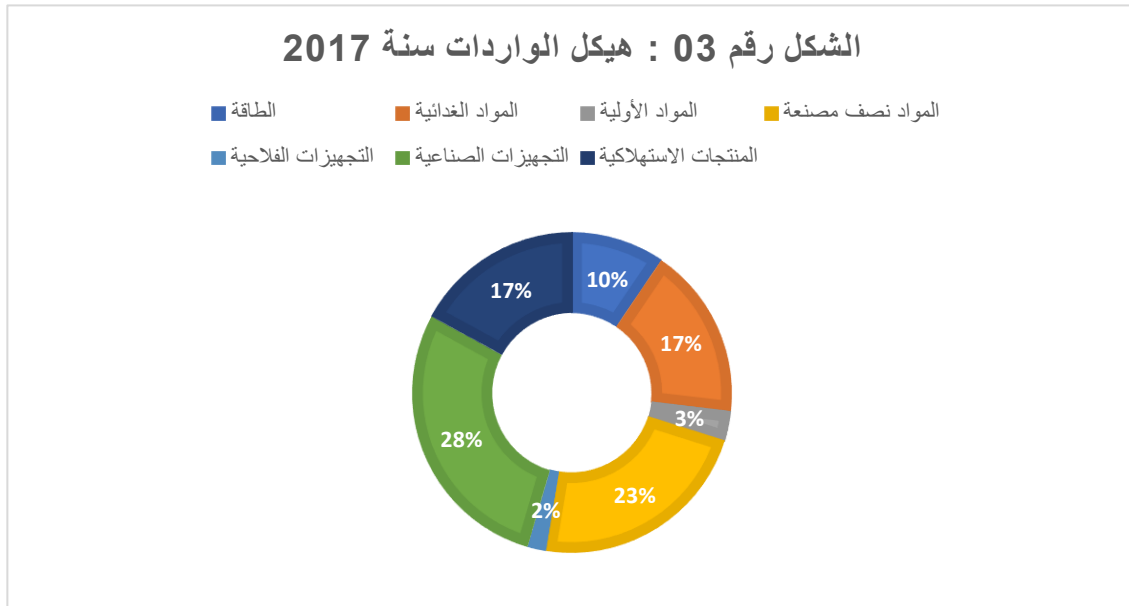
أما المرحلة (2003-2008) فشهدت ارتفاعا بوتيرة متسارعة سجل فيها الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 برصيد 52.40 مليار دولار أمريكي ويعزى ذلك الى تسجيل أسعار النفط مستويات قياسية بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة 5.94 دولار للبرميل، ما نتج عنه ارتفاع في حصيلة الصادرات بنسبة تفوق الثالث أضعاف مقارنة بسنة 2003 إضافة الى زيادة الإنتاج

الفصل التطبيقي: دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017

في قطاع المحروقات إذ وصل استخراج الجزائر من النفط حوالي 2 مليون برميل، إلا أن رصيد الميزان التجاري شهد منوا متباطئا سنة 2007 بنسبة 0.5% مقارنة بسنة 2006 بسبب ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية نظرا لارتفاعها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو

شهد الميزان التجاري تدهورا بنسبة 80 % سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية) أزمة الرهن العقاري (والركود الاقتصادي العالمي ما نتج عنه انهيار أسعار النفط الانخفاض الطلب عليه، وباعتبار أن اقتصاد الجزائري ريعي تراجعت حصيللة الصادرات سنة 2009 إبل 18.45 مليار دولار أمريكي بعدما سجلت 95.78 مليار دولار أمريكي سنة 2008 بنسبة تراجع 43 % مقارنة بنفس السنة وهو ما ينافي قول محافظ بنك الجزائر بأن تخفيض الدينار الجزائري جاء بهدف حماية الاقتصاد الوطني

كما نلاحظ ارتفاع رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2010) (دليل على بداية التعافي من الأزمة المالية العالمية وعودة ارتفاع أسعار النفط، ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2012-2014) بوتيرة متسارعة مسجلا أدنى مستوى له بقيمة 46.0 مليار دولار أمريكي سنة 2014 ويرجع ذلك إلى الانخفاض في حصيللة الصادرات بالموازاة مع الارتفاع المتزايد في قيمة الواردات منذ 2010 حيث سجلت سنة 2014 أعلى قيمة هلا منذ سنة 2000 بقيمة 67.59 مليار دولار أمريكي بسبب زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية) تحتل المرتبة الأولى من الواردات الجزائرية كما يوضحه الشكل رقم (03) (والتي تحتاجها المشاريع التنموية نتيجة النقص الداخلي، وعلى السلع الغذائية التي تزداد من سنة لأخرى) وتحتل المرتبة الثالثة نتيجة زيادة عدد السكان، إضافة إلى ارتفاع أجور العمال والموظفين ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع المعمرة كالسيارات، واللذين يمثلان في مجموعهما نصف الواردات.



المصدر: من تقرير بنك الجزائر

2- تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2017:

سجل الميزان التجاري عجز لأول مرة منذ التسعينات بسبب تراجع أسعار النفط لمستويات متدنية وهي الأزمة التي لوحث في أفق جوان 2014، نتيجة الزيادة فإنتاج النفط من طرف السعودية وإيران بعد رفع العقوبات على هذه الأخيرة، وبالمقابل نقص الطلب العالمي على النفط خاصة من طرف الصين) ثاني أكبر مستهلك للنفط سنة 2016 بسبب بطء نموها الاقتصادي، ما أدى إلى تراجع حصيلة الصادرات الجزائرية إلى حوالي النصف.

وعلى الرغم من الانخفاض التدريجي في قيمة الواردات نتيجة تخفيض الدينار الجزائري وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبج الواردات حيث قامت بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية من الاستيراد ورخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالأسمنت والحديد أواخر 2017، إلا أن حصيلة الواردات كانت أكبر من حصيلة الصادرات ما أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزان التجاري.

ما يمكن استخلاصه أن الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

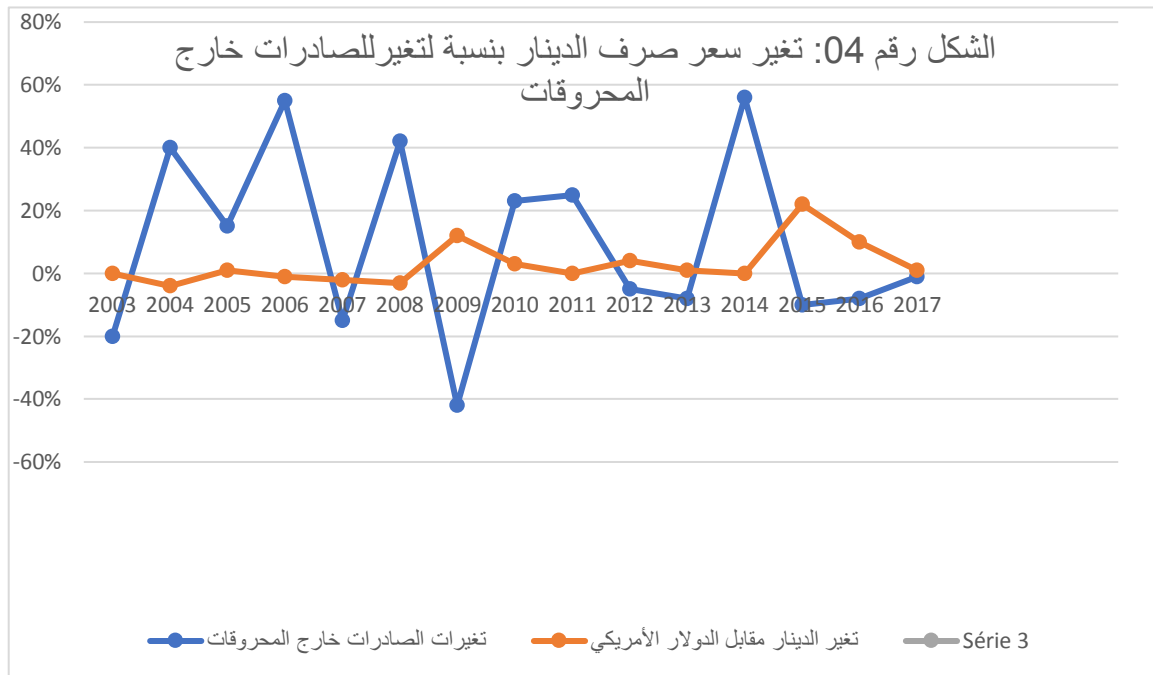
الفصل التطبيقي: دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017

ومن خلال ما تقدم نلاحظ الارتباط الوثيق بين حصة الصادرات المتأتية من قطاع المحروقات ورصيد الميزان التجاري، ما يعني وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والرصيد.

المبحث الأول: أثر تخفيض سعر الصرف الجزائري على الميزان التجاري

المطلب الأول: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات

باعتبار أن غالبية حصة الصادرات متأتية من قطاع المحروقات والمسعرة أساسا بالدولار، فإنها لا تتأثر بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. وعليه سندرس هذا الأثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات. لدراسة مدى تأثر حصة الصادرات بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري قمنا بإسقاط النظرية الاقتصادية) التي تنص على أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات (على واقع الاقتصاد الجزائري، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي

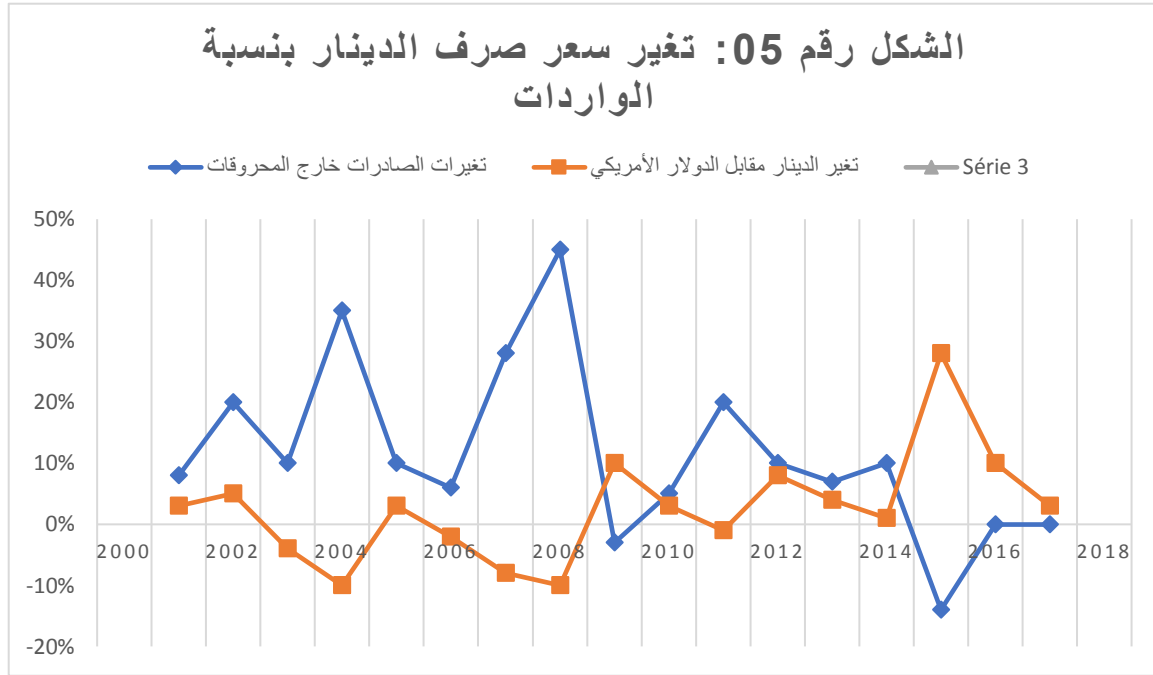


المصدر: من اعداد الطالبان على معطيات الجدول رقم 02 و 01.

نلاحظ من الشكل أعلاه وجود علاقة عكسية بين تغير سعر صرف الدينار الجزائري وتغير الصادرات خارج قطاع المحروقات، فعند رفع سعر صرف الدينار الجزائري سنة 2002 و 2007 بنسبة 3% و 5% أدى ذلك إلى انخفاض حصة الصادرات بنسبة 23% و 13% على الترتيب، بينما أدى تخفيض السلطات النقدية الجزائرية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2005، 2010 و 2014 بنسبة 2%، 2% و 1% إلى ارتفاع حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 12%، 26% و 55% على التوالي، وهو تأكيد للنظرية الاقتصادية. ورغم التخفيض الذي أجراه بنك الجزائر سنتي 2009 و 2015 بنسبة 13% و 25% سجلت حصة الصادرات انخفاضا ملحوظا ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية 2008 ما نتج عنه ركود اقتصادي عالمي، وأزمة 2014 التي انهارت فيها أسعار النفط ما أجبر الحكومة على إتباع سياسة التقشف التي انجر عنها تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الواردات:

لدراسة مدى تأثير حصة الواردات بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري قمنا بإسقاط النظرية الاقتصادية) التي تنص على أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الواردات (على واقع الاقتصاد الجزائري، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالبان على معطيات الجدول رقم 02 و 01.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه على الرغم من تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي إلا أن حصيلة الواردات في تزايد مستمر باستثناء سنتي 2009 و 2015، حيث شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2008-2000 بنسب متفاوتة لتشهد سنة 2009 تراجع بنسبة 2% على إثر الناتج عن زيادة الصادرات وهو ما ليس محقق في الاقتصاد الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسبة 13% حماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية، لتعاود الارتفاع مجددا طيلة الفترة (2009-2014) مسجلة أعلى قيمة هلا منذ سنة 2000 بقيمة 67.59 مليار دولار أمريكي. على إثر انهيار أسعار النفط سنة 2014 فإن تخفيض السلطات النقدية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2015 بنسبة 25% أدى إلى تراجع حصيلة الواردات بنسبة 12% لتواصل الانخفاض إلى غاية 2017، وعلى الرغم من استمرار بنك الجزائر في إتباع سياسة التخفيض إلا أن هذا التراجع في الحصيلة يعزى الى سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبح الواردات، أين قامت بالمنع

الفصل التطبيقي: دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017

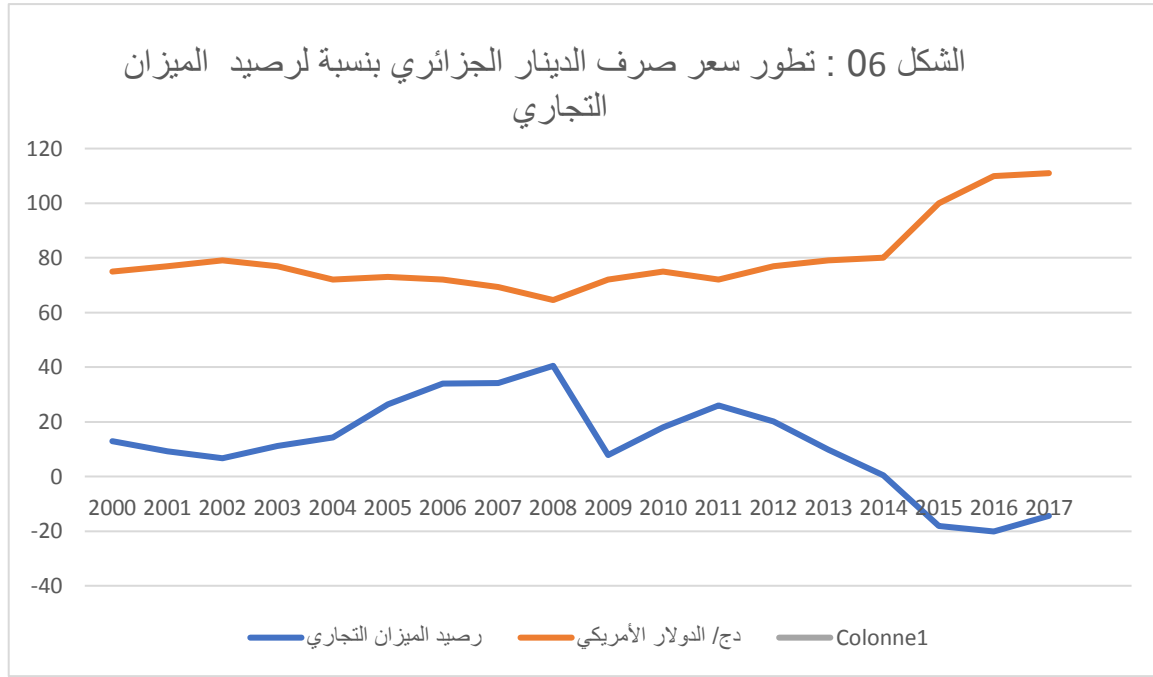
الإداري لبعض السلع الكمالية من الاستيراد وفرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالمسنت والحديد أواخر 2017

ويرجع سبب الأثر المحدود لسعر الصرف على الواردات كون هذه الأخيرة تعرف زيادة في الطلب عليها خاصة السلع التجهيزية التي لا تتوفر عليها الجزائر والتي تتطلبها المشاريع التنموية اليت طبقتها الحكومة خاصة في ظل البحبوحة المالية) الارتفاع الموارد المالية الارتفاع أسعار النفط (إضافة الى زيادة الطلب على السلع الغذائية نتيجة زيادة عدد السكان، إضافة الى ارتفاع أجور العمال والموظفين ما أدى الى زيادة الطلب على السلع المعمرة كالسيارات.

المطلب الثالث: أثر تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري

بما أن النظرية الاقتصادية تنص على أن أي تخفيض في العملة يؤدي الى ارتفاع الصادرات وانخفاض في الواردات فإن هذا سيؤدي حتما الى تسجيل تحسن في الميزان التجاري، وعلى ضوء إسقاط هذه النظرية على الاقتصاد الجزائري توصلنا الى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل ارتفاعا كلما قام بنك الجزائر بتخفيض الدينار الجزائري إلا أن هناك استثناءات خلال الأزمات أو الصدمات الخارجية (التربط مع العامل الخارجي)، وهو ما يوافق الى حد ما النظرية الاقتصادية. بينما توصلنا الى أن خفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي له تأثير محدود جدا على جانب الواردات. وعليه فإن الفائض أو العجز في رصيد الميزان التجاري يؤدي الى تقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي وهو ما يوضحه الشكل رقم 06 ذلك أن سياسة التخفيض تستوجب بعض الشروط لتحقيق الأمرين على الصادرات والواردات، كمرونة الطلب العالمي على منتجات الدولة وتمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بقدر كاف من المرونة بحيث أنه يستجيب للطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات وهو ما ليس محقق في الاقتصاد الجزائري.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة الميزان التجاري وأثر سعر الصرف عليه من 2000 الى 2017



خلاصة الفصل

إن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذه الدراسة التحليلية هو أنه حتى وإن كان هناك تأثير لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على زيادة الصادرات إلا أنه ضعيف، وذلك لأن مشكل التصدير في الجزائر ليس مشكل أسعار فقط بل يتعداه إلى كمية وجودة السلع المصدرة خارج المحروقات، والتي تمثل نسبة ضعيفة جدا. كما أن تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات كذلك ضعيف، لأن أغلب السلع المستوردة ضرورية ولا بديل لها في الاقتصاد المحلي لا من ناحية السعر ولا من ناحية الجودة. ومنه سياسة تخفيض قيمة العملة تكون ذات فعالية في الدول المتقدمة التي تملك صادرات متنوعة ولها القدرة على إحلال الواردات، أما الدول النامية مثل الجزائر فهذه السياسة لا يكون لها تأثير كبير على الميزان التجاري،

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر سعر الصرف أحد أهم الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظراً لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاه، فضلاً عن تأثيراته على تدفقات التجارة من الصادرات والواردات وكذلك الطلب على الأصول المالية الحقيقية في الدولة، وسعر الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية وعند تغير سعر صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فمن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة أو الرفع في قيمتها ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما على الاقتصاد.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة تعتبر أحد أهم العناصر لبرنامج الإصلاح الهيكلي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني اقتصاداتها من اختلالات، ولكن لا يمكن أن تعمل سياسة التخفيض لوحدها على إعادة التوازن الاقتصادي حيث لابد من دعمها بتشجيع الاستثمار والعمل على توفير أرضية اقتصادية متينة نابعة من المنافسة وفق المقاييس العالمية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال هذا البحث اتضح أن سياسة تخفيض قيمة العملة لا علاقة لها بتحسين وضعية الميزان التجاري فهي لا تحدث فيه تغيرات وهذا يرجع إلى صعوبة إحداث تغيرات على بعض الظواهر الاقتصادية مثل عقود التشغيل وعادات الاستهلاك.... إلخ. والتي تستغرق وقت طويلاً وبالتالي الفرضية خاطئة.

الفرضية الثانية: من خلال دراستنا التحليلية اتضح ان تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري ليس له أثر كبير على الميزان التجاري وذلك راجع للمشكل الموجودة في قطاعي الصادرات والواردات الجزائرية وبالتالي الفرضية صحيحة.

1. الجانب النظري:

- يعتبر سعر الصرف أداة فعالة في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كنتافسية الصادرات وتكلفة السلع المستوردة والقوة الشرائية للبلدان.

الخاتمة

- يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية التي تجعله يتعرض إلى تقلبات قد تجعله غير مستقر.
- توجد علاقة بين تخفض قيمة العملة والميزان التجاري في المدى الطويل.
- تعمل الدول على تبني سياسة تخفض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي والخروج من الأزمات في إطار برامج إعادة هيكلة الاقتصاد.

2. الجانب التطبيقي:

- إن انهيار أسعار البترول يعتبر السبب الرئيسي وراء الأوضاع الاقتصادية في الجزائر.
- شهد تخفيض قيمة الدينار عدة مراحل بنسب مختلفة.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية على الميزان التجاري فبالنسبة للصادرات إذا يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية.
- أما فيما يخص الواردات فلم تؤثر كذلك عملية التخفيض عليها؛
- لم تحقق الجزائر الأهداف التي كانت تسعى إليها من خلال اتباع سياسة تخفيض العملة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي.
- التوصيات المقترحة:
- استحداث آليات وأنظمة معلوماتية للتعقب بمخاطر تقلبات العملة.
- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي.
- التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيرا على أسعار الصرف.
- ضرورة تفعيل أداء الجهاز الإنتاجي وتشجيع الاستثمار في قطاعات خارج قطاع المحروقات.

آفاق البحث:

من خلال دارستنا لموضوع تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة ومسائل تستدعي التطرق لدارستها وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى:

الخاتمة

- ✓ أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية في الجزائر.
- ✓ دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على تحديد وضعية الميزان التجاري الجزائري

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 2009، ص 361
- 2- براهيمى تركية، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي و مالية بسكرة، 11-12 ص، 2016-2017
- 3- رضا عبد السالم، العالقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 153-154
- 4- عادل أحمد حشيش ومجدي شهاب، العالقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 97
- 5- عدنان تابه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 72
- 6- بسام الحجار، "العالقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003
- 7- توماس جيمس وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق واحمد بديع بليح، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 3-8
- 8- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 2010

قائمة المراجع

- 9- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهض للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2016، ص246
- 10- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة علم المعرفة، العدد118، الكويت1987
- 11- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة علم المعرفة، العدد118، الكويت1987
- 12- زينب حسين عوض، العاقات الاقتصادية الدولية، دار القمح للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003
- 13- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
- 14- صقر أحمد صقر، نظرية الكلية، والة المطبوعات، الكويت، 1983
- 15- العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003
- 16- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء، الأردن، 2011
- 17- عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار الفجر الشرق، مصر، 2006
- 18- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية " تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000
- 19- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 279-028.
- 20- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1996

- 1- بالواضح ياسمين، تخفيض العملة وأثره على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر شهادة ماستر مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر 2016
- 2- بوثلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص 152، 152.
- 3- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013
- 4- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل عالجها - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخضض تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015
- 5- سامية مقعاش، العملة أوروبية اليورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر . دفعة 2006/2007
- 6- سمير أيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014،
- 7- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012

قائمة المراجع

- 8- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، 2011-2012 دولية
- 9- لحسن جدينا، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاوي، تلمسان
- 10- نور الهدى معروف دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012